

مقاربات تتعلق بإستراتيجية وطنية للتشغيل بتونس

هانس-هاينريش باس و روبرت كبل و كارل وهلموث

نوفبر 2016

■ فجرت المشاكل الاقتصادية و انعدام العدالة الاجتماعية الثورة التونسية سنة 2011. منذ ذلك الوقت، خطت تونس نحو الديمقراطية بدعم من المجموعة الدولية. إلا أن الإصلاحات الاقتصادية لم تحدث بعد. خاصة وأن الشباب التونسي من الفتيان و الفتيات من المناطق التونسية الداخلية لا زالوا ينتظرون «الحصة» الاقتصادية و الاجتماعية من الثورة. بدون إستراتيجية وطنية للتشغيل جديدة قد تواجه جهود المسار السياسي خطرا حقيقيا.

■ قد تكون أفضل طريقة لبلوغ عدالة اجتماعية مستدامة و استقرار على مستوى مختلف مكونات المجتمع عبر تعويض يتسم بكرامة أفضل و أكثر عدالة لعنصر العمل. تشكو تونس منذ مدة طويلة من نقص في التشغيل حيث نجد تكاثرا للتشغيل الهش بشكل سريع. فعلا، لا يجد عديد خريجي الجامعات شغلا مناسباً لمؤهلاتهم بينما يشتغل آخرون في القطاع غير المهيكل الذي لا ينفك ينمو. لهذا السبب تحتاج تونس بشكل مستعجل لسياسة صناعية جديدة و لإستراتيجية وطنية كاملة للتشغيل.

■ إن الخروج من الأزمة في تونس ممكن. تتطلب إستراتيجية وطنية للتشغيل دعم قطاع بعث المشاريع و بالخصوص عبر تنمية المؤسسات الصغرى و المتوسطة. إضافة إلى ذلك، يجب التفكير في أشكال جديدة لإدماج الاقتصاد التونسي في سلسلة القيم الإقليمية و العالمية لتنفيذها. هذا لا يتم إلا عبر تطبيق واسع لإستراتيجية لإعادة التصنيع لضمان الاستجابة لحاجيات بعث مواطن شغل مستدامة.



3	تدعيم التوقع في المنافسة الدولية مع سياسات اقتصادية و اجتماعية متناغمة و دامج و مستدامة
4	نقاشات حول تنمية القطاع الخاص و نمو دامج
6	ديناميكية في المراكز الحضرية و نمو دامج
7	سياسة صناعية جديدة و نمو دامج و تشغيل
7	تشجيع التشغيل بدعم و إدماج سلسلات القيم الإقليمية و العالمية و تعميمها
8	شروط سياسة صناعية جديدة من أجل عملية إدماج عالمية ناجحة
9	هل توجد مخارج لأزمة التشغيل في تونس؟
9	الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013 - 2017 و الديناميكية الفاشلة لسوق العمل
10	إدارة فك التصنيع و أزمة التشغيل
11	خلق مواطن الشغل في تونس مع أربع مقاربات لإعادة التصنيع
13	التوجيه و تنفيذ إستراتيجية التشغيل
16	المراجع



يجب التمييز بين مقاربات المساعدة على أساس خصائصها المختلفة. فالمنظمات التي تدعم القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغرى تلجأ عموماً إلى اليات مساعدة مباشرة، في حين أن الهدف منها هو دمج المؤسسات التونسية في السلاسل اللوجستية الدولية وهي تصب اهتمامها بالدرجة الأولى على إمكانات الابتكار والتحديث. ويتعلق ذلك بفوارق جوهرية تفتح المجال لاستراتيجيات دعم مختلفة جداً فتتحوّل هذه المناهج من السياسة التكنولوجية والابتكار الى وسائل دعم للقطاع غير الرسمي.

إنّ للدولة دوراً توديه في تطوير القطاع الخاص: فتحريّر بسيط للسوق لا يكفي لتحفيز الاستثمارات وتحقيق النمو في هذا القطاع. ويجب أن تكون هناك استراتيجيات مساهمة تقضي إلى تحسين تراكم رأس المال البشري إلى جانب توفير التعليم والتكوين والصحة والمياه الصالحة للشرب.

وعلاوة على ذلك، فإنه من المهمّ تحسين نظم الحوافز للمؤسسات (تحسين مناخ الاستثمار، وكالات معونة أفضل، تعزيز النظم المالية، وصكوك شراكة بين القطاعين العام والخاص)، والاستثمار في البنى التحتية العموميّة، وتعزيز خدمات التنمية الاقتصادية باعتبارها أدوات هامة في تطوير الشركات، وتطوير النظم القانونية. ويتعيّن أيضاً النظر في تدخلات أو سع نطاقاً مع استراتيجيات دعم دقيقة من قبيل مساندة مخصصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وللشركات الموجهة للتصدير وللمؤسسات الصغرى وللمؤسسات القطاع غير الرسمي والمؤسسات المجتمعية والاجتماعية والشركات التي أقامت المرأة. ولتونس مجموعة واسعة من نظم المساعدة ولكنّ الشركات الصغيرة على وجه التحديد تقضي إلى انحسار كفاءتها.

إنّ النقاش حول سياسة اجتماعية و نمو شامل يجب أن يسعى إلى دمج العلاقات المعقدة بين المستويين الكلي والجزئي للاقتصاد: أولاً، من الضروري رصد اليات دعم ملائمة لتحفيز الاستثمار ولخلق فرص العمل في المؤسسات.

ثانياً، ينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على إزالة المشاكل الهيكلية والعقبات التي تواجهها الشركات.

ثالثاً، من الضروري لهذا، ليس فقط أنظمة تحفيز متماثلة ولكن أيضاً مؤسسات عامة وخاصة تشجع على نقل المعارف و تشجيع الابتكار. وهناك العديد من المنظمات من هذا النوع في تونس. ولكن المساعدات لا تصل إلى الشركات الصغيرة. وهناك العديد من هذه المنظمات في تونس ولكن المساعدات لا تصل عادة إلى الشركات الصغيرة.

دعم التموقع في المنافسة الدولية باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية متماسكة وشاملة ومستدامة

تطرح المنافسة العالمية تحديات أمام الشركات التونسية وكذلك أمام السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويتوجب على الشركات التونسية، كي تفرض نفسها أمام المنافسة الدولية، إجراء تعديلات أو الارتقاء بمستوى تقنياتها من جهة واتباع سياسة « تطوير القطاع الخاص» (DSP) لدعم الإطار التنظيمي للشركات، من جهة أخرى. ونظراً لمعدل البطالة المرتفع في تونس، فإنّ التحديات تتمثل بصفة خاصة في توفير نمو اقتصادي شامل.

فماهي الإجراءات التي يجب أن تتخذ في تونس حتى يترافق النمو مع خلق مواطن شغل؟ وماهي الخطوط العريضة التي يجب أن تكون لسياسة تطوير القطاع الخاص و التي من شأنها أن تولد نمواً أقوى ومواطن شغل أكثر في الآن نفسه؟ وكيف ننجح في التوفيق بين تنمية القطاع الخاص ومحاربة الفقر؟ وبذلك، فإنه من المهمّ دمج الاختلافات في صلب القطاع الخاص التونسي لأننا لا نستطيع تقييم الوضع دون اتباع نهج مغاير. هذا ويجب التمييز، كذلك، بين المؤسسات متناهية الصغر المنتمية للاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والشركات الكبرى متعددة الجنسيات والمؤسسات المحدثّة من طرف المرأة، ومؤسسات القطاع العام و الاجتماعي («القطاع الثالث»). فالمؤسسات «الاجتماعية» هي هيئات تهدف إلى مساعدة المحرومين وذوي الإعاقة و غيرهم من الفئات المعنوية بإيجاد فرص عمل، أو وظيفة أو تأهيل². وبالإضافة إلى ذلك، هناك مستويات مختلفة من التفاعل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة و بين الشركات المندمجة في التجمعات الصناعية. إنّ غالبية الشركات التونسية هي شركات صغيرة و متوسطة (و خاصة شركات صغيرة)، والتي غالباً ما تتسم بضعف الإنتاجية ولا توفر سوى فرص قليلة في النمو.

1 يمكن أن يميّز بين أربعة أشكال من التطوير: (1) الارتقاء بمستوى العمليات، (2) الارتقاء بمستوى المنتجات، (3) الارتقاء بمستوى الوظائف و(4) الارتقاء بالمستوى من خلال المشاركة في حلقات أخرى ذات قيمة. نجد هذا الشكل الأخير، مثلاً، عندما تبدأ شركة ما بإنتاج النسيج موظفة في ذلك المعارف والمهارات المكتسبة في سلسلة القيمة الخاصّة بالملايين. وفي حالة الارتقاء بمستوى العمليات، نصل إلى تحسين النجاعة، وتحقيق ميزة تنافسية من خلال إعادة تنظيم عمليات الإنتاج أو إدخال تكنولوجيات جديدة. أما رفع مستوى المنتجات فيعني إدخال منتجات جديدة أو تحقيق تحسين أسرع بالمقارنة مع المنافسين ونوعية المنتجات القديمة. وهذا ما يسمح للشركات بالارتقاء بمجموعة منتجاتها. ويشمل الارتقاء بمستوى الوظائف دمج وظائف جديدة مثل التصميم أو التسويق ضمن سلسلة القيمة الحالية.

2 من.ف.هاين، ولفغانغ وروبرت كابل: ورقة مرجعية عن أداء أصحاب المشاريع الاجتماعية وتأثيرهم، ميونخ: سيمنس ستيفنتغ. https://www.samforse.org/pdf/samforse_background_en.pdf



(البطالة المقنعة)، وينبغي كذلك تطوير الإمكانيات من خلال إنشاء أقطاب صناعية وإقامة روابط بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وبالتالي، ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة خلق القيمة في البلاد. ولكن، وفي درجة ثانية، ينبغي إصلاح المؤسسات الكبرى العامة والخاصة التي لا تخضع لأية ضغوط تنافسية تقريبا وتقضي على فرص العمل بدلا من خلقها.

سيتم عرض ثلاث مقاربات أدناه لتوضيح الخيارات الممكنة لتحقيق النمو و توفير فرص العمل (بناء على حجم الشركة أو إعادة التوزيع أو الأقطاب الصناعية).

أ) المقاربة القائمة على حجم الشركات: تتبني أساسا القول بأنه يجب تخفيض الحواجز أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل أساسا في تطوير النظم المالية والقانونية، والحد من تكاليف الدخول إلى السوق على الشركات، بما في ذلك تسهيل ممارسة الأعمال التجارية (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال). وعند المقارنة بين تونس، وهي بلد يعدّ متطورا على نطاق واسع، وبلدان أخرى، فإن النتائج مخيبة. فعلى سبيل المثال، تحتل تونس المرتبة 74 من 200 دولة فيما يتعلق بمؤشر «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» والمرتبة 103 في بعث المؤسسات، والمرتبة 126 في الحصول على القروض. وبالمثل، لا تبدوا لتجارة عبر الحدود سهلة (المرتبة 91)، وتسجيل سندات الملكية يعرض نتيجة ضعيفة أيضا (المرتبة 86). وفي المقابل، فإن توفير الكهرباء، على سبيل المثال، متاح أكثر من أماكن أخرى (المرتبة 38). إن الشركات الصغيرة تواجه عقبات كبيرة، ولذلك يجب تركيز السياسة العامة على القضاء على مثل هذه الحواجز لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة و نموها. ومع ذلك، تشهد الشركات الصغيرة و المتوسطة تطورا آخر قائما على زيادة التمييز⁵.

ب) الفرضية القائمة على إعادة التوزيع: في هذه الفرضية، فإن الشرط الأساسي للحد من الفقر يتمثل في خلق مواطن شغل منتجة حيث يعيش الفقراء. يجب أن يتسع مدى انتشار الاستراتيجيات والإجراءات الخاصة بتطوير القطاع الخاص ليشمل المناطق الفقيرة التي يجب إدماجها في

يقوم السؤال الأساسي حول الطريقة التي من خلالها يمكن لتونس أن تحسن قدرتها التنافسية في إطار المنافسة الدولية باعتبارها دولة متوسطة الدخل وبالنظر إلى موقعها المتميز نسبيا و القريب من الاتحاد الأوروبي. إن تحديث القطاع الخاص (من خلال عمليات التطوير والارتقاء بالمستوى وإحداث معايير جودة أشد صرامة، ونقل التكنولوجيا على نحو فعال، والبتّ الفعال للمعارف من خلال التدريب)³ هي واحدة من التحديات الرئيسية التي ينبغي رفعها للتطوير المؤسسات ونموها. وبالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، يجب ألا تغفل الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي (بما في ذلك تجارة التجزئة)، والتي توظف عددا من العاطلين عن العمل والعمالة الناقصة. ولئن لم يظهر القطاع غير الرسمي إلا نموًا ضعيفا، فإنه لا يزال يمثل اقتصادا معاشيا لكثير من الناس.

إن معدل النمو المتوقع 3.2% (لسنة 2016) لن يسمح بالحد من البطالة التي تغطي حاليا حوالي 15% (البطالة في فئة الشباب يمكن أن تكون أكثر من 30%). وهذا هو سبب ضرورة إصلاح النموذج الاقتصادي التونسي إصلاحا تاما. ويتمثل ذلك أساسا في خلق نظام ضريبي أكثر عدالة استنادا إلى قاعدة أو سع، وإزالة الإعانات ومكافحة الفساد بحزم، والحد من البيروقراطية، وتطوير المناطق المحرومة الداخلية، وإصلاح البنوك والمؤسسات العامة، وتطوير قطاع خاص تنافسي.

نقاشات حول تطوير القطاع الخاص والتنمية الشاملة

لن يتحقق نمو متواصل يرافقه انخفاض في الفقر، دون تعزيز القطاع الخاص. والشركات الصغيرة والمتوسطة بالأساس هي التي تحتاج إلى الدعم لأنها أكثر قدرة على خلق فرص عمل من الشركات الكبيرة⁴. ولهذا السبب يجب أن تركز الاستراتيجيات المستقبلية أولا على إمكانات التحديث لتحفز أيضا القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والصغرى، والتي، إلى جانب الفلاحة، تعيل غالبية السكان الفقراء والعاطلين عن العمل والعمالة الناقصة

Editeurs): Afrikanische Gesellschaften im Wandel - Mittelschichten.)
Mittelklassen oder Milieus? Nomos: Baden-Baden, p. 87-110

5 عبد القادر بودريقة ومجدي حسن (2013)، الشركة والتمويل: مقاربات جديدة الحصول على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية. الحواجز والفوارق تونس: IACE ; <http://www.iace.tn/wp-content/uploads/2014/09/acces-au-financement-des-pme-tunisiennes.pdf>

3 نتحدث عن تأثيرات التبعية عندما تتجاوز التداعيات المطلوب من قرار معين وعندما لا تكون مرغوبا فيها من قبل صنّاع القرار من وجهة نظر موضوعية وجغرافية وزمنية. والتأثير يمكن أن يكون إيجابيا وسلبيا.

4 Cf. Robert Kappel (2016), Von informellen Unternehmen zum African Mittelstand? Differenzierungen im afrikanischen Unternehmertum Dans: Daniel, Antje / Müller, Sebastian / Stoll, Florian / Oehlschläger, Rainer



وسط تعاوني وابتكاري. وهذا ما يعزز عملية التعلم ويحسن الكفاءة الجماعية للشركات. وبذلك يمكنها أن تنمو بشكل أسرع، وأن تكون أكثر إنتاجية وابتكاراً.

يقوم تعزيز الأقطاب الصناعية على تحقيق نمو أعلى أو تشكيل مجتمعات أعمال تفضل تنمية المشاريع متوسطة الحجم. ويتمثل، قبل كل شيء، في تعزيز التعاون بين المؤسسات والقيام باستثمارات مشتركة والاستفادة من آثار انتشار المعارف بين مختلف الجهات الفاعلة في صلب المراكز الصناعية مثل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ومراكز البحوث الخ... إن تطوير المعرفة ونشرها داخل التجمعات الصناعية، خاصة من خلال شبكات الفواعل العامة والخاصة، تعزز تطوير الشركات.

وهذا ما يسلط الضوء على أهمية المنطقة باعتبارها ملتقى للابتكارات وعلى أهمية السياسة المحلية باعتبارها عاملاً محددًا لأنظمة الابتكار على المستوى المحلي. ويتم التطوير أساساً في المستوى المحلي. ولقد انتظر الكثير من المراكز الصناعية في تونس، ولكن العديد من المقاربات (بما في ذلك تطوير مجتمعات تكنولوجية وصناعية) لم تحقق النجاح المرتقب، سواء من حيث فرص العمل أو من حيث التطوير التكنولوجي.

فيتوفير مواطن شغل أكثر داخل الشركات المدمجة في شبكات وأقطاب صناعية يمكن لنموذج النمو هذا الخاص بالإنتاجية والفاعلية أن يساهم في مقاومة الفقر. ويمكن للمؤسسات الناجحة حتى تشجع القطاع الخاص، على سبيل المثال، بحدها من حواجز الدخول إلى أسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها نقل التكنولوجيا، أن تحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي تسهم في تحسين فرص العمل والمداخيل. إن خيبة الأمل تبدو كبيرة في تونس فلم نشهد آثاراً لها حتى الآن. فليسوء الحظ لم يتم إنشاء أي مؤسسة ناجحة من هذا النوع.

ولكن، و إلى الآن، لم تضع تونس بشكل منهجي في صميم سياستها الاقتصادية مسألة تطوير الأقطاب الصناعية. ومع ذلك يبدو أن الخطوات التي اتخذت بنجاح في بلدان مماثلة متوسطة الدخل أدت إلى تحسين «القدرة التنافسية الشاملة» بفضل التعاون والروابط بين الشركات وعقود المقاولات الفرعية من قبل الشركات الكبيرة إلى الشركات الأصغر، وأيضاً بفضل التعاون بين الشركات وحرفاء الخدمة العامة، ومراكز البحث، وخدمات التنمية الاقتصادية الخ. إن مكاسب الإنتاجية، والتي سمحت أيضاً باستغلال القدرة التصديرية، يمكن أن تتحقق في التجمعات

المناطق ذات القدرات المؤسسية. وفي تونس، تعدّ المناطق الواقعة في الجنوب و المناطق البعيدة عن الساحل مناطق فقيرة. ويتطلب نشر الممارسات الفضلى الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيات الجديدة. ومن المؤكد أن هناك مؤسسات فعّالة في المناطق البعيدة عن الساحل وفي الجنوب، ولكن ينبغي أن تكون هناك سياسات عامة لا مركزية حتى تضمن عمالة منتجة على المدى الطويل تقوم على النقاط التالية: إقامة بنى تحتية، تحسين مستوى التعليم التقني، نفاذ أفضل إلى القروض فضلاً عن اتخاذ تدابير تتيح نقل التكنولوجيا. وإذا كانت مراكز البحوث ومؤسسات التكوين يمكن استخدامها للاستفادة من تعزيز المهارات اللازمة، فلا بد من ربطها بشركات في ذلك الموقع. في حين أنّ الشركات الموجودة في هذه المناطق تمنح مساعدات عامة قسم كبير منها يهدر دون أي جدوى، بل تشهد هذه المناطق ارتفاعاً في معدلات البطالة⁶.

يجب خلق فرص عمل جديدة وخاصة في صلب المؤسسات التنافسية وفي قطاع الصناعة الموجهة نحو التصدير. والشركات التنافسية هي أيضاً موجهة لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية. وسيكون من المهم أن تكون هناك اجراءات عمومية مشتركة لتحسين القدرة التنافسية: على سبيل المثال قيم إنتاجية داعمة للصادرات واستقرار الاقتصاد الكلي، والخبرة التكنولوجية لتحسين كفاءة المؤسسة والاستثمار في الخدمات اللوجستية، والأفضليات التجارية، والإطلاع على أسواق التصدير الخ. إنّ النقاشات في هذا الموضوع لا تزال في مراحلها الأولى في تونس لأن النموذج الاقتصادي المعمول به حتى الآن لا يشجع مثل هذه التطورات. وتظهر التغيرات أن السياسة الوطنية للاقتصاد والتوظيف تجاهلت إلى حد كبير هذه الروابط، أو وضعت إجراءات لا يمكن أن تكون محلّ تنفيذ.

ج) الفرضية القائمة على الإنتاجية والكفاءة مع إنشاء الأقطاب الصناعية. تمثل الأقطاب الصناعية والشبكات والروابط بين الشركات التطور الجديد الذي يمكن ملاحظته منذ عدة سنوات. إنّ ظروف النمو و التطور هي أفضل عموماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الأقطاب الصناعية.

وإنتاجية كل شركة ليست هي العامل الوحيد للنجاح، ولكن أيضاً التفاعل بين العديد من الشركات المرتبطة عمودياً وأفقياً. والشركات الناجحة هي التي يتم إدماجها في

6 عبد القادر بودريقة ومجدي حسن (2013)، المرجع نفسه، تقرير التنافسية 2016، تونس
http://www.iace.tn/wp-content/uploads/2016/04/rapport_annuel_IACE-2016.pdf



المعرفة في جميع القطاعات. ومن خلال التعاون والتواصل المكثف بين الشركات، فإن التطورات التكنولوجية الجديدة تنتشر بسرعة، وتصبح متاحة لكثير من الشركات التي تستفيد من ذلك. بيد أن ذلك لا يكون متاحا إلا بجهود مشتركة بين المؤسسات ذات الصلة (التكوين المهني والبحوث والاستشارات التجارية والغرف المهنية وغيرها).

هناك أساسا صلة بين الطبقة الوسطى المتنامية في المدن التونسية الكبرى والمراكز الصناعية ذات الشركات النافذة والتي توفر خدمات استشارية لشركات أخرى. تعمل الشركات الصغيرة و المتوسطة التونسية الحديثة في معالجة المعادن وإنتاج الأدوية والمواد الكيميائية، وصناعة السيارات و الالكترونيات و الصحة، وصناعة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ومواد البناء والنسيج والجلود وإنتاج المواد الغذائية وإنتاج السلع الاستهلاكية وقطاع النقل وهي تلبى أيضا طلب الطبقة الوسطى في الأنشطة الترفيهية. فصناعة السياحة هي واحدة من أهم الصناعات في تونس.

يتزايد نصيب الشركات الصغيرة و المتوسطة الحديثة والناجحة في تونس التي تتسم فعلا بطبقة وسطى مهمة. ولكن صعوبة الحصول على القروض البنكية وصعوبة السيطرة على الفساد والولاءات وغياب المنافسة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والضرائب والمكوس المرتفعة و ارتفاع التكاليف الإدارية تجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسية فاشلة في تطوير كفاءتها الاقتصادية بما فيه الكفاية. ولذلك، فإن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة تقش في النمو، ونادرا ما تقي بمطالبات المنافسة. فالبيئة التنظيمية تحد بدرجة كبيرة من فرص للنمو و خلق فرص العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية، ولكن أيضا للمستثمرين الأجانب. وتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات الأجور المنخفضة، والتي لا يكاد تطالب مقارنة مهارات العاملين لديهم والاستفادة من الاعفاءات الضريبية. إن إمكانيات تركيز سوق الشغل و نشر التكنولوجيا بعيدة عن أن تكون في المتناول. ويضاف إلى ذلك انخفاض القوة الشرائية للطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة مع فقدان المداخل والبطالة وانخفاض الأجور الحقيقية.

التونسية بفضل التعاون والتواصل. ولكن الفصل بين قطاع الصناعة البحرية والصناعة البرية الداخلية، يمنع مثل هذا التعاون. ومع ذلك، فإن إنشاء المجمعات التكنولوجية ليست استراتيجية كافية، لأنها تتوافق أساسا مع مفهوم «تمديد ورشة العمل» (الاستعانة بمصادر خارجية)، ولا تمثل سوى روابط أفقية وعمودية ضعيفة مع الصناعة المحلية. فهي لا تمكن من استغلال الإمكانيات لتوفير وظائف ذات جودة. فحتى الهدف المتواضع المرتبط بـ «تمديد ورشة العمل» لم يتحقق مع المجمعات التكنولوجية. وقد تطور العمل بشكل مخيب للآمال.

ديناميكية المراكز الحضرية والنمو الشامل

تبدو العوامل التالية مهمة خاصة لتطوير ديناميكية الشركات في المراكز الحضرية:

1. تركيز سوق العمل: تمنح هجرة العمال المغادرين من المناطق الريفية إلى المدن أو إلى تونس الكبرى فوائد إضافية للصناعة. وللمراكز الصناعية مهندسون وعمال ماهرون ومؤهلون لعملية التجديد الصناعي. وفي تونس، ترتكز عملية التمدن بالأساس في تونس الكبرى.

2. الإنتاج الوسيط: هناك مقارنة مهمة لتأثيرات التجمع (اقتصادات التجمع)⁷ وتكمن في إنتاج منتجات نصف منتية. لقد لاحظنا في الأساس أنه لا وجود لتركيز الشركات التحويلية في المراكز الصناعية، وأن منتجي المنتجات شبه المصنعة و الوسيطة وكذلك أصحاب المشاريع الذين أقاموا هناك، يجدون فيها سوقا موثوقة. إن الطلب على شركات المقاوله يزداد وله تأثير إيجابي على إنشاء المراكز. لذلك، فإن تحضر الطبقات الوسطى ونموها يؤدي إلى عدد أكبر من المنشآت الصناعية وإلى انتشار أصحاب المشاريع الذين ينتدبون اليد العاملة. ومع ذلك، هذا النموذج المثالي هو غير صالح بسبب التوجه المتبع الآن القائم على «تمديد ورشة العمل».

3. نشر التكنولوجيات وتوسيع الكفاءات: لدور الاثار التكنولوجية الخارجية أهمية خاصة. وتتمثل في: تركيز فروع صناعية والطلب على اليد العاملة المؤهلة ونقل

7 قد تكون هناك آثار إيجابية للتكامل الحضري من خلال التركيز الجغرافي لرأس المال المادي والشركات والمستهلكين والعمال. ويتم تخفيف هذه الآثار بشكل خاص من انخفاض تكلفة النقل، وجود سوق كبيرة، وجود مهندسين وعمال مهرة وسهولة الوصول إلى المعارف والمعلومات التي يمكن أن تستفيد الشركات.



سياسة صناعية جديدة: نمو شامل وتشغيل

لا يمكن لسياسة صناعية جديدة أن يكون لها أثر حقيقي في الحد من الفقر إلا من خلال خلق مواطن شغل جديدة، خاصة تلك التي تكون ذات جودة عالية. ولتحقيق ذلك، يتعين إيجاد برنامج جديد للسياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية وسياسة تطوير القطاع الخاص وهو ما من شأنه بالضرورة تحديث المجال الفلاحي. إلا أن سياسة صناعية جديدة تتطلب انتهاج طرق جديدة فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالعمل والجانب الاجتماعي والتنافسية والتعليم ودعم الاستثمارات. لكن ما نستنتجه هو أن هنالك ركوداً حاصلًا في الإصلاحات في هذه المجالات⁸. ولئن توجد مشاريع إصلاحات، فإنها لا تُرفق بالتنفيذ وينجر عن هذا الانسداد مخاطر جديدة على التشغيل.

(من خلال مقاربات مالية شفافة وقواعد ضريبية ونفقات واضحة وأسعار صرف واقعية) بالإضافة الى سياسة تجارية استباقية للنهوض بالصادرات مع مرور الزمن (توجد طبعاً إعانات للصادرات، وأنظمة لإرجاع الحقوق¹⁰ إلخ، ولكن هذه الوسائل لا تتوفر بنفس النجاعة في بلدان شرق آسيا المزدهرة)، ولكن أيضاً للحفاظ على الأسواق الأوروبية وإحكام السيطرة على اقتصادات صاعدة وأسواق صاعدة في إفريقيا. مثل هذه الإجراءات كفيلة بتسجيل نمو أقوى وذا نطاق أوسع، وهو ما يمثل ضرورة قصوى بعد تراجع التنافسية التونسية منذ سنة 2010، والتي تُعتبر اليوم أضعفما عليه الحال في عديد البلدان الإفريقية ذات الأجر المحدود.

تعزيز التشغيل عبر تدعيم وتعميم الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية¹⁰

تبدو السياسة الوطنية للتشغيل في طريق مسدود: فمن جهة شهدنا بعد الاضرابات السياسية في سنة 2011 للشركات العامة، انطلاقاً من المبدأ القائل أنّ تنافساً أكبر لن يؤدي الى نمو اقتصادي أكبر فحسب بل كذلك إلى خلق مواطن شغل أكثر. هذا الأمل لم يتحقق إلى حد الساعة. ومن جهة أخرى، فقد شهدنا خلق مواطن شغل جديدة في القطاع العام: تم خلق 160000 وظيفة بين سنتي 2011 و2015، أي أكثر بقليل من نصف مواطن الشغل الجديدة على المستوى الوطني. في الثلاثية الأولى من سنة 2016، تمت إضافة 16000 وظيفة جديدة. ولم تساهم هذه الوظائف لا في تنشيط الاقتصاد ولا في تحقيق التغيير الهيكلي اللازم. يُمكن أن تتمثل «مقاربة ثالثة» للخروج من هذا الانسداد في السياسة التشغيلية لسياسة الاقتصاد المتوسط، وبالتالي وجوب العمل على مستوى قطاعات الأنشطة (والمؤسسات). ويتعين على السياسة الصناعية في تونس أن تستهدف أساساً التجارة الخارجية وخصوصاً الاتحاد الأوروبي، إذ يمكن لتونس ان تصبح المركز الصناعي لشمال إفريقيا.

ويبقى الاندماج في التجارة العالمية مهمًا بالنسبة

كما يتعين القيام بتغيير هيكلي من خلال اعتماد الأدوات التحفيزية الملائمة وخاصة المتناسقة. ويتمثل ذلك في إزالة العقبات المرتبطة بنمو المؤسسات (مثلاً في الوصول للخدمات المالية والأسواق والتصاريج وتوسيع الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيات). ويمكن لسياسة صناعية استباقية ان تحفز تنمية المشاريع على المستوى المحلي وأن تسمح للشركات بالنمو. وتوجد العديد من الطرق لتدخل الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لصالح المؤسسات الصغرى والمتوسطة: يمكن للتحفيز الجديدة أن تجلب انتباه المؤسسات الصغرى والمتوسطة بشأن الفرص المتوفرة في الأقطاب الصناعية. ويمكن أن يتم تفعيل الصلة بين القطاع الرسمي والشركات الكبرى الحكومية أو الخاصة من جهة وشركات القطاع غير الرسمي والشركات الناشئة من جهة أخرى وذلك لإخراج التغيير الهيكلي من طبيعته غير الرسمية وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق نمو واسع النطاق. ولبلوغ مكاسب الإنتاجية اللازمة، وجب القيام بمجهودات أكبر في مجالات توسيع نطاق الخبرات والتعلم والمعارف وكذلك تطوير الكفاءات والرأس المال البشري.

فضلاً عن ذلك، وجب اعتماد سياسة كُلية ذات موثوقية

9 تسييد كلفة الضرائب على الواردات بالنسبة للمواد اللازمة للإنتاج المحلي، مثلاً استيراد المدخلات ذات الجودة للصناعات التحويلية

10 تم اقتباس المعلومات والمصادر المتصلة بالأفكار الموجودة هنا من دراسة لـ هـ. باس بعنوان «عوائق وفرص اندماج لسوق اقتصادية صاعدة في سلسلة القيمة العالمية، تونس مثلاً، مجلة الأعمال والاقتصاد العالمي»، الإصدار 35 (سبتمبر في نوفمبر 2016) وكذلك في دراسة هـ. باس، «تقدم تونس في الاندماج في سلسلة القيمة العالمية»، صفحة 291-279 في الكتاب السنوي حول آفاق التطور الأفريقي 2017، القسم 19 تدرج إفريقيا في الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي-نحو سياسات تجارة واستثمار جديدة، فيينا-زيورخ

8 يمكن الاطلاع على: Wohlmuth, Karl, 2015, Gelingen die Wirtschaftsreformen in Tunesien?, Der Handlungsbedarf betrift alle Bereiche der Wirtschaftspolitik, p. 24-31, dans: magazine «Berichte», Octobre-décembre 2015, vol. 25, n° 209, ISSN 1022-3258, Berlin:Forschungsinstitut der IWVWW e. V.; et: Wohlmuth, Karl, 2016, Die strategische Rolle der Universitäten in Tunesien, Impulse – Der Wissenschaftsblog, Université de Brême, accès Internet: <https://blogs.uni-breme.de/impulse/2016/04/die-strategische-rolle-der-universitaeten-in-tunesien>



السلاسل اللوجستية الدولية عن قطاعين فقط.

كيف يُشكّل هذا الأمر مشكلا بالنسبة إلى سياسة التشغيل؟ من جهة، يوجد في تونس أيضا روابط إيجابية بين الإدماج المتزايد في السلاسل اللوجستية الدولية والتنميين المتزايد لخطوات العمل: حيث أن الصناعات التي ما فتئت تُعزّز من إدماجها في سلسلة لوجستية دولية وتشتري من الخارج بهدف التحويل في بلدها حصة أكبر دائما من إنتاجها المُوجّه للتصدير وهي تُسجّل أيضا إنشاء قيمة مُتزايدة في بلدها. وهذا الأمر مفيد مثلا بالنسبة إلى المتعاقدين في مجال صناعة السيارات. وعلى النقيض، في صناعة النسيج وصناعة تحويل الأغذية الزراعية والصناعات الكيماوية، فلا يرتفع تحويل المنتجات المستوردة والمخصصة للتصدير إلا بنسب تقل عن المعدل. ولا تتمكن المؤسسات العاملة في هذه القطاعات أيضا من إنتاج منتجات ذات طراز أرقى. ومن جهة أخرى، فإن الصناعات التي تتمتع بكثافة عالية في اليد العاملة، أي صناعة تحويل الأغذية الزراعية وصناعة النسيج، هي بالذات التي لا تتمكن من تحويل المنتجات المستوردة شبه الجاهزة لغرض التصدير. وبالتالي يوجد خطر أكبر وخاصة في هاته الصناعات عند الاقتصار على خطوات الإنتاج البسيطة كطرف مُتعاقد. وفي مثل هذه الوضعية، ستعثر الأجور وقد يتم نقل الوظائف إلى بلدان أخرى تكون فيها تكاليف الأجور الفردية أقل.

وفي هذا السياق، يحتمل أن يُفضي تعزيز الإدماج في السلاسل اللوجستية الدولية وتعميمه إلى مجموعة من المزايا: إنتاج الأجزاء لفائدة السلاسل اللوجستية العالمية للتسريع في التغيير الهيكلي الاقتصادي وبذلك ضمان الحفاظ على الوظائف خلال هذه المدّة. وسيعزّز العمل كأطراف متعاقدة في سلاسل القيمة الدولية بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة و التي كانت تُنتج لصالح السوق المحلي فقط في الفترة السابقة من التقدم التقني بقدر كبير بالإضافة إلى تعزيزه لتنظيم المؤسسات وذلك ما يُمثّل شرطا مسبقا آخر لاستقرار التشغيل.

شروط سياسة صناعية من أجل إدماج عالمي ناجح

يجب على السياسة الصناعية التي تستهدف مزايا الإدماج في السلاسل اللوجستية العابرة للحدود أن تجمع مسبقا وعلى أي حال بين بعض الشروط العامة: روح الانفتاح بشأن المستثمرين الأجانب وتكاليف منخفضة للنقل والطاقة بالإضافة إلى إدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في

للاقتصادات الوطنية الصغيرة نظرا للقيود في السوق الداخلية. والجدير بالذكر أن الشركات التونسية تتميز بتنوع كبير في المنتجات المصدرة عند مقارنتها بالبلدان ذات الدخل المشابه، كما أن المنتجات المصدرة تتمتع بجودة نسبية. وبعبارة أخرى، فإن محفظة الصادرات التونسية قد وصلت الى مستوى مرتفع بما فيه الكفاية من «التشعب»، إذ تعدّ الظروف السانحة لنمو موجّه للتجارة الخارجية جيدة نسبيا - حتى وإن شهدت ديناميكية تشعب الصادرات انخفاضا منذ سنوات عدة عند مقارنتها ببعض البلدان الناشئة. علاوة على ذلك، يلوح لنا خطر اضمحلال مبكر جدا للصناعة في علاقة بمستوى النمو في تونس، إذ مرت نسبة إضافة القيمة في الصناعات التحويلية من 20% سنة 2008 إلى 17% سنة 2014 (إحصائيات البنك العالمي).

يجب على السياسة الاقتصادية التونسية أن تقوم في المقام الأول بتعزيز إدماج المؤسسات الوطنية في السلاسل اللوجستية العابرة للحدود¹¹ بالإضافة إلى تحسين تموضعها في هذه السلاسل وذلك من خلال استعادة أجزاء الإنتاج التي تفضي إلى أكبر قيمة مُضافة. ويعني مصطلح السلاسل اللوجستية العابرة للحدود صناعة أجزاء المنتجات أو إنتاج الخدمات القبلية والبعديّة في مختلف مواقع الإنتاج في العالم بهدف الاستفادة من مزايا تنافسية مُعيّنة مثل التكاليف المنخفضة لأجر الفرد الواحد في إحدى مراحل الإنتاج أو القدرة على التجديد في موقع إنتاج ما خلال مرحلة أخرى، علاوة على تجميع مختلف خطوات الإنتاج من خلال المبادلات العابرة للحدود إلى جانب التنسيق الذي تقوم به شركات التطبيع.

في الوقت الحالي، تُعتبر المؤسسات الموجودة في تونس مُدمجة خاصة في سلسلتين لوجستيتين دوليتين وهما سلسلة صناعة الآلات الكهربائية وسلسلة صناعة النسيج (بما في ذلك الجلود والأحذية). بالمقارنة مع إجمالي الصادرات التونسية، مثّلت حصة إنشاء القيمة المستوردة من الخارج والمسماة «الإدماج القبلي» في السلاسل اللوجستية الدولية 7% في صناعة الآلات الكهربائية و6% في صناعة النسيج في سنة 2011 (عمليات حسابية ذاتية بالاستناد إلى بيانات عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لاتتوفر إحصائيات أحدث). تُقدّر الحصة الإجمالية لإنشاء القيمة المستوردة والمُحوّلة في تونس بالمقارنة مع الصادرات بـ30% وبالتالي يتأتى ثلث المشاركة في

11 يُلخّص مصطلح السلاسل اللوجستية العابرة للحدود المُستعمل هنا مصطلحان يتم استخدامهما عادة على المستوى الدولي: «سلاسل القيمة العالمية» و«سلاسل القيمة (الجغرافية) الإقليمية».



أجل تقليص المخاطر، يجب النجاح في إنشاء نظام غير متحيز للتنمية الاقتصادية يتمتع بالأدوات الضرورية لتحليل مزايا وتكاليف تدخلات السياسات الاقتصادية بطريقة علمية علاوة على إحداث سياسة سليمة. ومع ذلك، فلا تُشجّع النتائج الحالية للتنمية الاقتصادية في تونس ومختلف برامج المساعدة القائمة على التفاوض على الإطلاق.

هل توجد مخارج لأزمة التشغيل في تونس؟

توجد ثلاث أطروحات حول أسباب أزمة التشغيل في تونس، وتتعلق الأولى باستراتيجية التشغيل في الفترة الفاصلة بين 2013 و2017 والتي لم تستجب بعد إلى التوقعات إلى حد هذا اليوم حيث أنه لم يتم الإشارة إلى مشاكل التشغيل بصفة واضحة. وتتعلق الأطروحة الثانية باضمحلال التصنيع: لم تُنظّم الحكومة التونسية، في أي وقت سواء كان ذلك قبل أو بعد سنة 2011، نزعة نحو اضمحلال التصنيع بشكل فاعل أي تقليص حصة الوظائف في الصناعة التحويلية بالمقارنة مع العدد الإجمالي للوظائف. أما بالنسبة إلى الأطروحة الثالثة فهي تتمحور حول المقاربات الأربعة الممكنة لإعادة التصنيع في تونس من أجل خلق مواطن شغل جديدة ومستدامة والتي لم يتم تنفيذها ولم يتم حتى اتباع خطوطها العريضة في إطار النقاشات المتعلقة بالإصلاحات منذ سنة 2011¹².

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013 - 2017 والديناميكية المنهارة لسوق العمل

لم تبلغ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013 - 2017 التي تم اعتمادها في ديسمبر 2012 أهدافها إلى حد الآن حيث غاب التنسيق مع الفاعلين الهامين الآخرين على المستوى الوطني. لم تمض استراتيجية وزارة التشغيل والتكوين المهني هذه شوطا كبيرا لأن جميع الوزارات التقنية والقطاعية الأخرى الهامة بالإضافة إلى المؤسسات التي تُمثّل أرباب العمل والموظفين تلعب دورا هي الأخرى في إحداث استراتيجية وطنية ناجحة للتشغيل وتنفيذها. وبحلول نهاية سنة 2013، كان من المفروض أن تستفيد المؤسسات الصغرى من مساعدات كما كان من المفروض أن يتم تحسين التكوين المهني قصد إزالة الهوة الكبيرة

السلاسل اللوجستية وذلك من خلال تيسير النفاذ إلى رأس المال وإلى يد عاملة ذات كفاءات مناسبة وقواعد تنافس مُنصفة. ولا نجد كل هذا في تونس اليوم إلا على نحو غير كاف. وبذلك، يستوجب على المؤسسات التونسية الصغرى والمتوسطة تسديد قروض ذات تكاليف مشطّة غير مرتبطة بنسب الفوائد وذلك ما يُفسّر غياب الاستثمار لتحسين الإنتاجية والجودة. وتبعاً لذلك، لا تكون جودة المنتجات وموثوقية التسليم كافية على الإطلاق بالنسبة إلى السلاسل اللوجستية الدولية. ولهذا السبب، وعلى سبيل المثال، تعتمد المؤسسات الألمانية العاملة في تونس إلى عدم طلب تقريبا أي شيء من المؤسسات التونسية الصغرى والمتوسطة باستثناء المنتجات البسيطة جدا (مثل منتجات التعليب العادية).

سعيًا نحو التشجيع على الإدماج في السلاسل اللوجستية العابرة للحدود، يستوجب على السياسة الاقتصادية التونسية اللجوء إلى أدوات «وظيفية» و«انتقائية». ترمي السياسة الصناعية الوظيفية إلى تحسين سير عمل المؤسسات والأسواق إذ يتمثل ذلك مثلا في تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة بصفة أشمل إلى القروض البنكية. وتدعم الأدوات الانتقائية من جهتها صناعات مُعيّنة.

وهنا يجب استهداف إدماج أعم في السلاسل اللوجستية العابرة للحدود مثلا من خلال دعم إنتاج منتجات المستقبل كالنسيج التقني في صناعة النسيج بالإضافة إلى تعزيز الإدماج في السلاسل اللوجستية العابرة للحدود من خلال السماح للمؤسسات باعتماد معايير تقنية دولية ذات درجة أعلى وذلك من خلال إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيات الخاصة بقطاعات صناعية مُعيّنة مثلا ومن خلال إحداث برامج تكوين مهني وتكوين مستمر حسب الطلب.

ومن الواضح أنه يجب على كل سياسة صناعية أن تأخذ في عين الاعتبار المخاطر وتضارب الأهداف: حيث أن اختيار القطاعات التي سيتم تعزيزها سيضع القطاعات التي لا تتمتع بأي مساعدة في موضع غير جيد. وقد يُحدّ تدخل الدولة من المبادرات الخاصة، ويمكن للمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية أن تُصبح هوة مالية. كما يُمكن للتقدّم التكنولوجي المدعوم بالسلطات العمومية أن يخلّ محل إنتاج ذا كثافة عالية من ناحية اليد العاملة وأن يؤثر سلبا على المعاملات الصافية للوظيفة على مستوى الاقتصاد الوطني.

12 للحصول على عرض مفصّل حول جميع مصادر البيانات وجميع الوثائق المصاحبة، الرجاء الاطلاع على: Karl Wohlmuth, Ansatzpunkte internationalen Beschäftigungsstrategie für Tunesien - Management von De-Industrialisierung und Initiierung von Politiken der Reindustrialisierung, صفحة 28، جامعة بريم، جويلية 2016

ويُمكن أن نواصل ذكر عناصر مماثلة لمُدّة طويلة. ومن



وتُحدّد حصة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام على أنها %39.2 ولكن تبلغ حصة الموظفين غير المتمتّعين بضمان اجتماعي %49.9. وبالإضافة إلى ذلك، فلا تنطبق أحكام الأجر الأدنى على العاملين في القطاع غير الرسمي. ويعمل %22.2 من الموظفين في القطاع العمومي و %78.8 في القطاع الخاص رغم غياب نمو التشغيل في هذا الأخير.

ثالثاً، لم يعد النموذج التقليدي لعقد العمل غير محدّد المدّة صالحاً منذ وقت طويل مما يفرض تعديلات سياسية وإصلاحات سريعة. ولا يزال سوى %38.9 من الموظفين يتمتّعون بعقود غير محدّدة المدّة وكذلك، ما فتئت حصة الوظائف ذات الدوام الكامل تتضاءل. وتؤثّر هذه التغييرات الهيكلية سلباً على انتداب الموظفين المؤهلين والتكوين المهني في المؤسسات كما أنها تؤدي إلى ثغرات في ضمان المداخل. ولكن الإصلاحات الشاملة لأنظمة سوق العمل والضمان الاجتماعي لا تتقدّم هي الأخرى بالإضافة إلى الضعف الفادح لثقة الموظفين في مؤسساتهم.

التصرّف في اضمحلال التصنيع وأزمة التشغيل

لم تنجح تونس في التصرّف بطريقة جيّدة في مسار اضمحلال التصنيع فمن الناحية التقنية، يُعرّف اضمحلال التصنيع كانخفاض حصة التشغيل في الصناعات التحويلية بالمقارنة مع مجموع مواطن الشغل في البلد، أو على نطاق أوسع كانخفاض متواصل لحصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام أو في التشغيل. ولكن، وبما أننا نعترف بدور الصناعات التحويلية في بروز اندفاعات إيجابية في الاقتصاد ككل (التممية الواسعة العابرة للقطاعات وتراكم الإنتاجية والتعلّم في المجال التكنولوجي والتشبيك مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى)، فإن التصرّف في اضمحلال التصنيع هو أمر ذا أهمية جوهريّة بالنسبة إلى التشغيل. وتفسّر العديد من العوامل الهامة اضمحلال التصنيع: يرتفع طلب الخدمات نظراً لارتفاع الدخل لكل ساكن، وترتفع الإنتاجية في الصناعات التحويلية بصفة أسرع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وتوجد الخدمات التي تتطلبها الصناعات التحويلية بشكل متزايد في القطاع الثالث، وتتقلص مرونة الدخل في طلب المنتجات المصنّعة، بالإضافة إلى التداخيات الكبيرة والمتنامية في هذا القطاع والناتجة عن التقسيم الدولي للعمل والتنافس التكنولوجي العالمي. ويُمكن التصرّف الفاعل في اضمحلال التصنيع من دعم القطاعات الفرعية للاقتصاد والتي تشهد نمواً وتخلق عدداً أكبر من مواطن

في اليد العاملة المؤهلة. وبحلول سنة 2015، كان من المفروض أن تتخفّف نسبة البطالة بشكل ملحوظ وخاصة بفضل الدخول في إطار مجتمع المعرفة. وبحلول سنة 2017، كان من المفروض إنشاء برنامج جديد للتشغيل قصد تمكين المؤسسات من مواكبة النمو من خلال تشغيل موظفين مؤهلين. تُسلّط الاستراتيجية الضوء بوضوح على المؤسسات الصغرى والمتوسطة (و التي تُمثّل حوالي %95 من مجموع المؤسسات في تونس) حيث أن هذه المؤسسات تلعب دوراً بالغ الأهمية في خلق مواطن الشغل. ولكن لم تتحقق أهداف استراتيجية التشغيل إلى حد اليوم ولوبصفة جزئية.

سوف تبقى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل جوهر النقاشات السياسية في تونس في السنوات المقبلة لعدة أسباب أولها أن التركيز الجغرافي للتشغيل والهيكل المعقد للبطالة يتطلبان مشاريع سياسية مُدمجة حيث يتركز التشغيل بصفة ملموسة في منطقة تونس الكبرى (بـ %25 من مجموع الوظائف) والوسط الشرقي (%25,2) والشمال الشرقي (%16,6) ومن ناحية أخرى، نجد أن منطقة الجنوب الغربي لا تُمثّل إلا نسبة %4,8. وقد ارتفعت نسبة البطالة بصفة كبيرة بعد ثورة 2011 حيث وصلت إلى %18,3 بحلول ماي 2011. وتنتشر البطالة خاصة في صفوف النساء وتكون نسب البطالة لديهن أعلى بكثير مما هو عليه الحال بالنسبة إلى الرجال. ويعود التراجع الطفيف للبطالة المُسجّل منذ ذلك الحين، وخاصة في صفوف النساء، بالأساس إلى السياسة الشرسة للتشغيل المُعتمدة في الخدمة العمومية منذ سنة 2012. وتتواصل سياسة الانتداب هذه إلى حد الآن وتمضي في تضخيم عدد الموظفين في القطاع العمومي وفي المقابل لا نجد أي اندفاع لخلق مواطن شغل إضافية في الصناعات الخاصة. ومنذ سنة 2010، يتذبذب مستوى البطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات العليا بين %23 و %33 وبين %16 و %24 في صفوف الشبان وبين %33 و %45 بالنسبة إلى الشباب. كما نلاحظ أيضاً فوارق عريضة في نسبة البطالة بين المناطق (%12,4 في منطقة الوسط الشرقي بالمقارنة مع %26,1 في منطقة الجنوب الشرقي).

ثانياً، يفرض التدهور الملفت للانتباه في جودة التشغيل وجود ردود فعل سياسية حيث يتباين مدى استقرار الوظائف (فيما يتعلق بعدد أيام العمل في السنة) بصفة ملحوظة بين القطاعات الثلاثة حيث يكون الاستقرار ضعيفاً في الفلاحة وأقل ضعفاً بقليل في الصناعة وجيداً في القطاع الثالث. وفي قطاع التشغيل غير الرسمي، تكون الأجور منخفضة وظروف العمل سيئة خاصة بالنسبة إلى النساء.



النفقات المخصصة للبحث والتطوير من طرف المؤسسات (الخاصة منها و العمومية) ضعيفة جدا (أقل من 0.2% من الناتج الداخلي الخام)¹³. كما أن مختلف البرامج العمومية لدعم البحث و التطوير غير مُنسّقة بشكل كاف وهي لا تخضع إلى تقييمات منهجية كذلك. ويتألف وسط البحث والتطوير من عدة منشآت بحث عمومية (أكثر من 600 معهد و 15000 باحث) ولكن لا يوجد أي تريباط منهجي بين المؤسسات بطريقة تسمح بنقل التكنولوجيا و التجديد. ولا تستفيد المؤسسات الصغرى و المتوسطة المتعددة خاصة من الآلية العمومية لدعم البحث والتطوير.

ثالثا، لا يوجد أي إجراء يُشجع على إعادة تعيين الموظفين المؤهلين بين القطاعات حيث أن انتقال اليد العاملة بين القطاعات وبين المؤسسات ضعيف جدا في تونس. وهذا ما من شأنه أن يُعرقل تعصير الصناعة ونمو المؤسسات. لا توجد على الإطلاق في سوق العمل الثنائية والتي تتمتع دائما بحصة أضعف من الوظائف غير محددة المدة أي إجراءات تُشجّع على انتقال اليد العاملة بين القطاعات وبين المؤسسات ولا على التكوين المهني والتكوين المستمر في المؤسسات ذاتها.

رابعا، يكون انتداب الشباب الذين تابعوا تكوينا مهنيا أو جامعيًا، في الاقتصاد، ضعيفا للغاية. و يبحث الاقتصاد عن يد عاملة غير مؤهلة أو تلك المؤهلة بصفة محدودة إلى حد أن نسبة البطالة في هاتين الفئتين من الموظفين تبقى منخفضة نسبيا. وفي المقابل، نجد أن نسبة البطالة مرتفعة بصفة أكبر في صفوف الشباب الذين تابعوا تكوينا مهنيا أو جامعيًا ونلاحظ أن معظم الأشخاص الذين درسوا في الجامعة يعملون إما في القطاعات التي تخلق قيمة ضعيفة أو في القطاع العمومي.

خامسا، لم يتم التوصل إلى تغيير إجراءات خلق مواطن الشغل وأنظمة وشبكات الضمان الاجتماعي وتنسيقها بصفة مثمرة بشكل يُمكن من الحصول على انتقال أكبر لليد العاملة بالإضافة إلى دخل أساسي مضمون للموظفين والعاطلين عن العمل. ويُمكن التقليل بشدة في الإعانات ذات الكلفة العالية والمخصصة للأغذية الزراعية والمحروقات، والتي تنتفع منها أيضا الطبقات المتوسطة العليا والأثرياء، لصالح تطوير الشبكات الأولية للضمان

شغل. ولم تلقى تونس نجاحا على الإطلاق من خلال هذا التصرف. بين سنتي 2008 و 2015، تقلصت حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 19.5% إلى 16.8% ولكن حصة القطاع في إجمالي الوظائف قد تقلصت بصفة أقل نسبيا حيث انتقلت من 20.1% في سنة 1984 إلى 18.4% في سنة 2010 ولكن هذا الأمر لم يتغير على الإطلاق منذ ذلك الحين.

فقد أمكن الحفاظ على حصة التشغيل في مستوى أعلى من الحصة في الناتج الداخلي الخام ويرجع هذا بالأساس إلى التدابير الحامية للتشغيل على حساب تحسين إنتاجية العمل. وقد تم خلق مواطن الشغل أو الحفاظ عليها سواء كان ذلك في القطاع العمومي أو المؤسسات العمومية رغم أن ذلك لم يكن ضروريا من وجهة نظر الاقتصاد الوطني أو التصرف في المؤسسات. كم توجد، بصفة منتظمة، حملات داعمة لانتداب العاطلين على العمل ولكن لا يُمكن لها أن تُعوّض سياسة تشغيل فاعلة. ونجد أن التحولات الهيكلية راکدة منذ التسعينات وتتولد مثل هذه التحولات عندما يغادر الموظفون القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة التي يعملون فيها للعمل في قطاعات ذات إنتاجية أعلى مثلا الانتقال من الفلاحة إلى الصناعة أو إلى القطاع الثالث. هذا المسار مغلق في تونس ولهذا السبب لم يُسجّل تقدّم في الإنتاجية إلا في نطاق القطاعات مثلا عند ظهور شركات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات في القطاع الثالث لغرض تطبيقات برمجية لفائدة الصناعة أو عندما يتم إنشاء مؤسسات للآلات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصناعة التحويلية.

هنالك خمسة عوامل رئيسية مسؤولة بالأساس عن الثغرات الموجودة في التصرف في اضمحلال التصنيع في تونس:

أولا، تؤول المساعدات المختلفة والامتيازات الضريبية الأخرى وخاصة المساعدة على التصدير ودعم الاستثمارات والنهوض بالصناعة إلى مداخيل أفساط والتي لم يتم استثمارها بطريقة مثمرة، حسب القاعدة العامة، لأنه لم يتم تطبيق معايير الأداء بنجاحة عند استعمال الأموال أو حتى أنها لم تكن في الحسبان. وقد أطلقت السياسة الصناعية لتونس العديد من البرامج (المساعدة على التصدير وتعصير الصناعة ومساعدات جهوية ودعم الاستثمارات) والتي لم تُساهم رغم ذلك لا في التغيير الهيكلي ولا في التشغيل.

ثانيا، لم يتم تعزيز النظام الوطني للتجديد كثيرا ولم يتم كذلك إصلاحه بشكل جذري في تونس فضلا عن أن

13 على سبيل المقارنة: تكون نفقات المؤسسات على البحث والتطوير في جنوب إفريقيا أعلى بشكل ملحوظ حيث تبلغ 0.54% من الناتج الداخلي الخام و 59% من مجموع النفقات على البحث والتطوير. يمكن الاطلاع على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/sti/outlook/e-outlook/sticountryprofiles/southafrica.htm>



الاجتماعي.

«الصناعات الخضراء» والصناعات الجهوية التي لا توفر البتة فرص التشغيل.

منهجية إعادة التشغيل الثانية

(تطوير سلاسل القيمة و البنية التحتية الصناعية في الداخل) والتي تقسح المجال أمام قواعد جديدة في كل ما يتعلق بالتنمية الجهوية. بالإضافة إلى ذلك وجوب بعث شبكات انتاج بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية و الذي يعتبر تحديا أساسيا إذا ماتعلق بسياسة التشغيل.

في تونس، جعل الفصل التام بين القطاعات الداخلية و الخارجية (في أرض الوطن) من الترابط بين سلاسل القيمة بين مختلف الجهات أمرا مستحيلا. كما أن العراقيل البيروقراطية التي تواجهها الشركات الداخلية (عند التصدير، وحتى في السوق الداخلية) مازالت تشهد تجذرا في هذه المناطق. إن وجود سياسة صناعية تهدف إلى الربط بين المناطق الداخلية يجب أن يركز على ثلاث دعائم: أو لها خلق مناطق تطوير صناعي في المناطق الداخلية حيث يكون من اليسير تطوير الروابط الاقتصادية مع شركات المترامية على المناطق الساحلية.

ثانيا، مساعدة المناطق الداخلية من خلال استثمارات محددة ومن خلال الاعتماد على الموارد و الامتيازات التي يمكن توفيرها في مثل هذه المناطق.

ثالثا تركيز مراكز تدريب وتكوين مهني ومراكز استشارة وتجمعات مؤسساتية وأقطاب تكنولوجية في المناطق التي يمكن لها توفير تدريب للعاطلين عن العمل والأجراء ناهيك عن تطوير حس بعث الشركات والتبادل التكنولوجي مع الشركات المحلية. هناك ثلاث مناطق صناعية في طور التنمية والانطلاق والتي تم اقتراح مزجها وربطها بالمناطق الداخلية لذلك يعتبر مهما ربطها بالأقطاب الصاعدة في مختلف الجهات.

منهجية إعادة التصنيع الثالثة

(تعزيز الاندماج الأفقي والعمودي في سلاسل القيمة العالمية) والذي يفترض أن يخدم لإمكانيات العالية للبلاد فيما يتعلق بالتنمية والبحث بهدف تعزيز تكاملا لاقتصاد التونسي في سوق الشغل العالمي. تعتبر البلاد التونسية مندمجة اندماجا عموديا في بعض سلاسل القيمة العالمية،

خلق مواطن شغل في تونس من خلال مناهج إعادة التصنيع الأربعة

يعتبر مفهوم إعادة التصنيع مفهوما شعبيا صائغا في مختلف الاقتصادات المتقدمة هادفا إلى تعزيز القاعدة الصناعية من جديد و التي تعتبر بذاتها محرك التطور التكنولوجي وارتفاع مستويات الانتاجية. في إفريقيا أيضا، يعتب مفهوم إعادة التصنيع حديث الساعة. إذ أنه يحوم حول إعادة مدى الجسور بين العناصر الإيجابية للاستيراد البدائل وعناصر تتعلق بتنوع الصادرات والصناعة القائمة على المعارف و الموارد. بالنسبة للبلاد التونسية، أسفر هذا المفهوم عن خلق أربعة مناهج لإعادة التصنيع التي تسمح بوجود إمكانيات معتبرة من أجل خلق مواطن شغل. وإذا ما تم تطبيق هذه المناهج الأربعة يمكن أن تشهد البلاد تغيرا في نماذج وطرق الانتاج في تونس. ولا يمكن اعتبار هذه المناهج الأربعة كبدايل منفصلة بذاتها بل استراتيجيات مكملة. وقد يمنح إعادة التصنيع للبلاد التونسية فرصة نحو التفكير في أهداف عدة للتنمية: محاربة الفقر، تقليص نسب البطالة، التغيير الهيكلي، التعويل أكثر على الرأس المال البشري في القطاعات التي تعنتي كثيرا بتعزيز القيمة التصنيع التكنولوجي في النسيج الصناعي، التقليص من اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق وارتفاع عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأخيرا اندماج أقوى في سلسلة القيمة الدولية.

منهجية إعادة التصنيع الأولى

(تطوير سلاسل قيمة المتكاملة القادرة على تحقيق نسب تشغيل عالية في القطاعات غي التصنيعية) هذه المنهجية تفترض أنه من الممكن تطوير المجال الفلاحي و الصناعة المنجمية و البناء و التشييد و عدد منا لقطاعات الأخرى المرتبطة بسلاسل القيمة المتكاملة القادرة على تحقيق نسب تشغيل عالية. ولكن، لا يمكن لهذا أن ينجح إلا إذا كان هناك سياسات قطاعية منسجمة على غرار وضع تصورا لتطوير متماسكة. إذ أنه هناك إصلاحات ضرورية متعددة في كل من هذه المجالات من أجل استغلال إمكانيات القدرة المتكاملة القادرة على تحقيق نسب تشغيل عالية. إن السياسية الفلاحية تشوبها العديد من النقائص على غرار المساعدات المباشرة والإجراءات الوقائية التي تفيد المؤسسات الفلاحية الكبرى فقط والتي تنتج بعض المواد غير التنافسية. ومن ناحية أخرى، تلتهم هذه الصناعات،



عن خلق فرص عمل في كل المناطق. وينطبق هذا على كل القطاعات على سبيل المثال: الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية، السياحة والاقتصاد السياحي، التصرف في النفايات و إعادة التدوير أو ما يسمى بالرسكلة، الفلاحة البيولوجية، قطاع البناء و التشييد، حماية المحيط في المناطق الصناعية المنجمية. كما يمكن أن يتم تجميع كل الأنشطة التي تصب في واد الشركات الناشئة فضلا عن تطوير ثقافة المؤسسات و الشركات بهدف التركيز على التكنولوجيا النظيفة لدى هذه الشركات. كما يجب أن يكون هناك برامج حول الصناعة و التصدير و حماية البيئة و التنمية المستدامة و برامج تقليدية تمس المجتمع خصوصا باعثة المشاريع الشبان.

توجيه استراتيجية العمل وتنفيذ

يحمل التنفيذ المتزامن لطرق إعادة التصنيع الأربعة هذه مزايا التي لا يمكن إنكارها في سياسة التشغيل. فهي تؤدي إلى آثار تآزر تسمح بالتأكد من عدم إغفال عوامل سياسية أساسية مرة أخرى. ومع ذلك، يتعلّق الأمر بمشروع لا يمكن أن ينجح إلا إذا تمكّننا من إشراك جميع الجهات الفاعلة الكبرى السياسية منها والاقتصادية. ذلك أنّ استراتيجية التشغيل للفترة الممتدة بين 2013 و 2017 تمّ وضعها تحت إدارة وزارة التكوين المهني و التشغيل. واليوم يتعلّق الأمر بمهمة سياسية وطنية كبرى لتونس تتوجّب إشراك جميع صانعي القرار الرئيسيين في استراتيجية التشغيل بطريقة ملزمة، وعبر قطاعية ومستمرة: ونعني بذلك جميع الوزارات ذات الصلة بالاقتصاد، والفلاحة، والبنية التحتية، والتجارة، والعلوم والتّعليم، والاستثمار، والأعمال التجاريّة؛ وكذلك المستشارين الاقتصاديين للحكومة والأحزاب، والمنظمات العمالية من مختلف الانتماءات السياسية، واللاعبين الرئيسيين في مجال العلوم ومراكز التكنولوجيا والجامعات، وممثلي قطاع الأعمال من مختلف الأحجام وهيكل رأس المال، والممثلين الاقتصاديين في المناطق الداخليّة، وممثلي قطاع الأعمال والتعاونيات الاجتماعية والمجتمعية الخ. إنّ النقاش الدائر حاليًا حول مشروع اتفاق التبادل الحرّ الشامل والمعتمّق (الأليكا ALECA) بين الاتحاد الأوروبي وتونس تبرز أنّ المجتمع المدني والاقتصاديين في تونس يتابعون المفاوضات عن كثب وبنظرة نقدية حادة للغاية. وفي الواقع، نحن لا نعرف إلا القليل جدًا حول الانعكاسات الممكنة لهذه الاتفاقية.

فقط وينقصها اندماج عمودي عميق والذي لا يكون إلا بفضل العناصر الأساسية والسلع الوسيطة والمنتجات النهائية لتلبية حاجيات السوق العالمية. وإلى حد الآن، يؤدي الاندماج العمودي أساسا إلى تشغيل اليد العاملة ذات المهارة المحدودة في مجال النسيج و الأغذية الزراعية والمشروبات و القطع الالكترونية و الكهربائية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البلاد حاضرة في نفس الوقت في العديد من القطاعات الجديدة خاصة في القطاعات التي تتطلب معارف و مستوى علمي من أجل الرفع في القدرة التشغيلية وخاصة اليد العاملة المؤهلة وذلك من خلال الاندماج الأفقي في سلاسل القيمة العالمية.

كما يوجد أيضا في تونس إمكانية ل «الانصهار» بين تكنولوجيات مختلفة في مجال التقنية و التكنولوجيا الطبية (مع قطاع الصحة و الصناعات الالكترونية و الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال).

نظريا، تمتلك المؤسسات التونسية نظاما متكاملًا يهدف إلى تطوير هذا التحول التكنولوجي لخدمة هذا الاندماج (الأفقي والعمودي). ولكن لم يتم التطرق لهذا الباب إلى حد الساعة من أجل تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

منهجية إعادة التصنيع الرابعة (التطوير والاستفادة من القدرات المتاحة من أجل تعزيز «النمو الأخضر» و «الصناعات الخضراء») والتي تقترض أن في مثل هذه الظروف التي يشهد فيها العالم تغييرات مناخية ومشاكل بيئية تتطلب حولا عاجلة. يجب أن يتم التعويل أكثر على اليد العاملة الفتية المؤهلة من أجل رسم خطط «النمو الأخضر» من خلال نماذج لمؤسسات اجتماعية و مشاريع اجتماعية مجتمعية و تعاضيات¹⁴ و مؤسسات تقليدية تُعنى أساس بتحقيق الفائدة والربح وهذا ما سيسمح بتقليص نسب البطالة على المدى البعيد و القريب في صفوف الشباب وخاصة المتواجدين في المناطق الداخلية ناهيك عن أصحاب الشهادات العليا الذين لم يلتحقوا بعد بصفوف الموظفين و العاملين في سوق الشغل. بالإضافة إلى ذلك، يجب موائمة و ملائمة المراحل الدراسية (شكلا و مضمونا) بحاجيات السوق. كما يجب أن تكون هناك سياسة تشغيل تمر و تعتنى «بالصناعات الخضراء» والتي توفر فرص عديدة في إطار التنمية المستدامة فضلا

¹⁴ نموذج التعااضدية في منظمة العمل الدولية (ILO COOP) هو بذلك محاولة تهدف إلى تعريف بنموذج التعااضدية بين أصحاب المشارع الشباب والحرفيين في الكاف وقصة وتونس العاصمة، يُمكن الاطلاع على: أخبار التعااضدية (COOP News) العدد 1، 2012، الصفحة 10: <http://www.diktio-kapa.dos.gr/keimena/CoopNewsILO1.pdf>



مفهوم من هذا النوع. ولهذا السبب من المهم إجراء مناقشات حول تقليص الأنشطة الصناعية وأنشطة إعادة التصنيع في مؤتمر حول التشغيل، للوصول فيما بعد إلى تطوير خطط عمل. وبالإضافة إلى السياسة الصناعية، يندرج التوجه الأساسي للسياسة التجارية والتكامل بدورها في جدول الأعمال. ويتبين بوضوح من خلال وجهة نظر نشرها مؤخرا كارلوس لوبيز، المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن المستقبل الاقتصادي لتونس يوجد أو لا في أفريقيا؛ هذا الاستنتاج تدعمه نتائج جديدة لدراسة أجريت حول خيارات تونس في التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية والدول الأفريقية¹⁹. فالتعاون الإقليمي مع الدول الإفريقية، على سبيل المثال في إطار منطقة التبادل الحر القارية (CFTA) المرتقبة، توفر فرصا للشركات التونسية في ميدان السلع الاستهلاكية، والتجارية، والبناء، ومختلف الخدمات. فسلاسل القيمة والتعاون الإقليمي في مجال المواد المعدنية الخام والنفط والغاز توفر فرصا يتحتم الاستفادة منها مقارنة بالدول العربية (في إطار الاتفاقيات مثل اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر GZALE / واتحاد المغرب العربي UMA). ويمكن لتونس أن تستمر في الاستفادة من التعاون مع بلدان الاتحاد الأوروبي في سلاسل عديدة للقيم الصناعية العالمية وفي قطاع المنتجات الفلاحية والسياحة.

ولكن هذا يعني أيضا، لأسباب تتعلق بسياسة التشغيل، وجود اتفاقات تعاون مع إفريقيا (CFTA)، والبلدان العربية (اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر GZALE واتحاد المغرب العربي UMA) بالإضافة إلى اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي (CFTA)؛ وبمعنى آخر أن سلاسل القيمة العالمية سيتم استكمالها من خلال سلاسل القيمة الإقليمية؛ وبالتالي سيكون هناك بالإضافة إلى سلاسل القيمة الرأسيّة، أو جه اعتماد اقتصادية أفقية متبادلة²⁰. لقد كانت الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي عموما مبالغاً فيها إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى التثوهات الواردة في الجزء الثاني من هذه الدراسة (التركيز على سلسلتين فقط من سلاسل القيمة دون اتجاه واضح لتعزيز التكامل

يشار إليه بانتظام، يخلص إلى نتائج متباينة حول مسألة تأثير اتفاق مشروع التبادل الحر على النمو والعمالة والتجارة والبيئة. ففي حين قد تستفيد منها الفلاحة (خاصة زراعة الفواكه وزراعات البقول) والعديد من المنتجات الصناعية، يبدو أنها ستضر بصناعات النسيج والملابس والجلود، كما ستضر أيضا بالمنتجات غير المعدنية والبتروكيميائية. كما تظهر الآثار أيضا نتائج متناقضة في قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يرمي تزايد ندرة المياه بثقله على التوسع الفلاحي. من ناحيتها، تخلص الدراسة التي أعدها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ACE، في إطار محاكاته، إلى نتائج متباينة جدا عن الفلاحة وقطاع الخدمات. ولضمان نجاح مشروع التبادل الحر، يتعين تحقيق معدلات نمو عالية جدا (في الإنتاج والصادرات والإنتاجية)¹⁶. لكن في المقابل، ترى دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وجود مزايا بالنسبة للعمل في قطاع الخدمات الذي سيساعد في زيادة الطلب على العمالة الماهرة بعد تحريره¹⁷. غير أن هذه الآثار الإيجابية لا يمكن أن تتجسد إلا بعد موجة من الإصلاحات في تونس. ويظهر تقرير الجولة الأولى من المحادثات (من 18 إلى 21 أبريل 2016) بين الاتحاد الأوروبي وتونس أن المفاوضات ما زالت في مراحلها الأولى، وأنها قد تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات (اتفاق الأليكا 2016 ALECA¹⁸)، وعندها فقط ستبدأ عملية مصادقة معقدة من قبل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا ينبغي لنا توقع آثار مؤدية إلى تغييرات هيكلية قبل سنة 2020 أي في ذلك الوقت الذي ستكون فيه بالفعل بصدد مناقشة خطة التنمية المقبلة.

وبشكل عام، فإن المجتمع المدني التونسي المطلع يحمل وجهة نظر واقعية مفادها أن الآثار الإيجابية للاتفاق لن تحل محل الانعكاسات السلبية إلا إذا أدت المفاوضات إلى نتائج ممتازة لتونس. ولتحقيق ذلك سيتعين على تونس تطوير سياسة صناعية متماسكة في أقرب وقت ممكن، في حين أن خطة التنمية 2016 - 2020 لا تتضمن أي

15 ليكوري، 2013، ECORYS، تقييم الأثر التجاري المستدام لمفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، التقرير النهائي ومرقات التقرير النهائي 25 نوفمبر 2013، روتردام، هولندا، 2013؛ راجع:

Http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/november/tradoc_151923.pdf

http://www.tradesia.com/tunisia/wp-content/uploads/sites/3/2014/06/FR-Tunisia-annexes.pdf

16 للاتلاع على دراسة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات: edition-du-tunis-forum-2

17 المعهد التونسي للفترة التنافسية والدراسات الكمية، 2016، تقييم أثر تحرير الخدمات في إطار اتفاقية كاملة وشاملة للتجارة الحرة (اتفاقية التجارة الحرة) بين تونس والاتحاد الأوروبي. دراسة رقم 04/2016، الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المعهد التونسي للفترة التنافسية والدراسات الكمية

18 الأليكا 2016 - التقرير المشترك للجولة الأولى من المفاوضات حول مشروع اتفاق تبادل حر كامل ومعقق (الأليكا) بين تونس والاتحاد الأوروبي، تونس، 21-18 أبريل 2016.

19 كارلوس لوبيز، 16 نوفمبر 2015، المستقبل الاقتصادي لتونس يكمن في إفريقيا؛ انظر:

http://www.uneca.org/fr/es-blog/l'avenir-économique-de-la-tunisie-est-en-afrique

20 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا UNECA، تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في شمال إفريقيا. أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا/المفوضية الاقتصادية لإفريقيا؛ انظر:

http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/sro-na_promoting_regional_valuechain_en.pdf

21 بنك الاستثمار الأوروبي، 2015، التحول الهيكلي والسياسة الصناعية: تحليل مقارن للوضع في مصر، المغرب، تونس، وتركيا، ودراسات حالة (دراسة حالة تونس): الصفحات 68-39؛ FEMISE/FEMIP؛ انظر:

http://www.eib.org/attachments/country/femip_study_structural_transformation_and_industrial_policy_en.pdf



دورها، بشكل مستقل، في سياق وضع استراتيجية شاملة للتشغيل في تونس وفي أثناء مؤتمر التشغيل من أجل وضع خطة لهذه الاستراتيجية نفسها. كما أنه من المهم جدًا وبشكل خاص دمج جمعيات الأعمال البديلة على غرار كونفدرالية المؤسسات الوطنية التونسية (CONNECT)²³، والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE)²⁴، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)²⁵، وجمعيات الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والاتحادات الحرفية وجمعيات مؤسسات القطاع غير الرسمي، والشركات الناشئة، والتعاونيات، والمؤسسات المحلية والاجتماعية بمثل أهمية مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وغيرهم من اللاعبين في عالم الأعمال في عملية اتخاذ القرار بشأن تدابير الدعم.

كل هذه المنظمات لا بد أن تشارك بطريقة مناسبة في مؤتمر التشغيل. وسيكون من الأهمية بمكان أن تحظى كل هذه الجمعيات والمنظمات باستقلالية أكبر في علاقتها بالدولة التونسية، وهو أيضا شرط ضروري لنجاح سياسات التشغيل. وفيما يتعلق بالتقابات، لا بد من إشراك هيئات تمثيلية مستقلة للشغّالين بالإضافة للاتحاد العام التونسي للشغل²⁶. كما أنّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني هي أيضا نشطة جدًا في المسائل المتعلقة بالتشغيل في تونس، ويمكنها أن توفر دفعا كبيرا لمؤتمر محوره التشغيل في تونس.

ولهذا السبب، لا بد، في البداية، من إقامة مؤتمر وطني للتشغيل يضع الخطوط العريضة لاستراتيجية وطنية تحقق نسبة تشغيل أكبر، قبل وضع إطار استراتيجية كاملة. ومن جانب آخر، يبدأ التنفيذ العملي لمشروع استراتيجية تشغيل جديدة بمجرد تدوين تشريع الجوانب الرئيسية للاستراتيجية. ومع ذلك، يبرز مثال إصلاح قانون الاستثمار ضرورة الانتظار لوقت طويل قبل أن تؤدي استراتيجية التشغيل إلى إدارة فعالة وتنفيذ الإصلاحات في الممارسة الاقتصادية. وسوف يتعين المرور عبر عملية صنع القرارات على مستوى الوزارات ومجلس الوزراء واعتماد القرارات في اللجان وفي الجلسة العامة لمجلس النواب، وأخيرا إصدار المراسيم اللازمة في الوزارات لتنفيذ القوانين وتنظيم العمليات التجارية داخل السلطات المختصة. وعليه، من المهم بشكل واضح وحاسم اختصار دورة تطوير تنفيذ مشاريع الإصلاح. وهو موضوع لا بد من مناقشته أيضا وتقريره في مؤتمر وطني للتشغيل.

وتوسيعه؛ ما نتج عنه أثر كمي ونوعي محدود جدًا على التشغيل). ويتضمن برنامج اتفاق التبادل الحر متطلبات كبيرة جدًا كما يثير توقعات عالية على حد سواء، غير أنّ تجربة التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي حتى الآن تظهر عدم استجابتها لهذه التوقعات²¹. فتعريف تونس تقريبا بكونها «جزء من السوق الداخلية الأوروبية» يمكن أن يثير اهتمام بعض الدوائر في تونس، ولكن إلى أي مدى تبدو وجهات النظر هذه واقعية؟ في هذا الصدد، من المهم جدا لاستراتيجية العمل في تونس، إعادة تعريف التوجه العالمي والإقليمي.

ومن المهم أيضا أن يشارك القطاع الخاص في تونس في المناقشات بشكل أكثر نشاطا، وأن يكون له موقف واضح بشأن الإصلاحات في الدولة ومختلف الخدمات الإدارية. ذلك أنه في إطار سياسة التشغيل والاتفاقات مثل اتفاق التبادل الحر (الأليكا ALECA)، لا يتعلق الأمر بمبادرات الحكومة و المفاوضات الحكومية الدولية فقط؛ بل يتطلب الأمر أن تتم جميع المبادرات ومرحل المفاوضات بالتشاور مع القطاع الخاص التونسي (مع رجال الأعمال وجميع المنظمات و الغرف المهنية) وأن تؤخذ ردود فعله بعين الاعتبار. غير أنّ هذا يفترض مسبقا وجود تغيير جوهري في النموذج الاقتصادي. وفي تونس، يقوم هذا النموذج دائما على علاقات وثيقة بين الشركات الكبيرة العمومية والخاصة والمخصصة، وبين الدولة (والتي تمرّ بالفساد، واستبعاد المنافسة، وتدخل الدولة، والإجراءات القانونية المفرطة، والضرائب المجحفة، والتقارب السياسي، والتعظيم)، في حين تبقى الشركات الصغيرة تقليديا فاقدة للدعم، متحملة للرسوم والضرائب المجحفة (نظرا لارتفاع التكاليف الإدارية والفساد والعديد من الضرائب والرسوم)، مما يعني سحب جزء أساسي من الدخل المكتسب في القطاع الخاص، وبالتالي عدم إعادة استثماره لخلق فرص العمل. وهذا ما شددت عليه الحكومة التونسية في السنوات الأولى بعد «الربيع العربي»، عندما تحدثت عن أحد الأسباب الأساسية للمشاكل الاقتصادية²².

لكن الإصلاحات توقفت، ولم تفلح التدابير المتخذة رمزيا في إحداث التغيير. فالوظيفة والمؤسسات العمومية، وكذلك الشركات الخاصة الكبيرة تعاني بشكل واضح من التأثير السلبي «لحملات التشغيل» من الحكومة، أي أنها «تم استخدام خدماتها» كما سبقت الإشارة إلى ذلك. غير أنّ هذا النهج لا يمكن أن يكون الطريق نحو إنتاج أكثر تنافسية واستثمارات محدثة لفرص العمل. ولذلك يتعين على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تؤدي

23 CONECT كونفدرالية المؤسسات الوطنية التونسية. انظر: <http://www.conect.org.tn/>

24 IACE المعهد العربي لرؤساء المؤسسات. انظر: <http://www.iace.tn/>

25 UTICA الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. انظر:

<http://www.utica.org.tn/Fr>

26 UGTT الاتحاد العام التونسي للشغل. انظر: <http://www.ugtt.org.tn/>

27 الملاحظات البيبلوغرافية تشير فقط إلى النصوص الأساسية الهامة للكاتب مع جميع مصادر البيانات المستخدمة في النص، في حين تحتوي حواشي الصفحة معلومات إضافية محددة.

22 البنك الإفريقي للتنمية / الحكومة التونسية / حكومة الولايات المتحدة، 2013، حونموذج

اقتصادي لتونس، تحديد العوائق الأساسية لنمو واسع النطاق. انظر:

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/>

Projectandoperations/Vers_un_nouveau_model_economique_pour_la_Tunisie_Contraintes_majeures_a_une_croissance.PDF



المراجع

- هانز هاينريش باص، (2016)، العقبات والفرص من أجل تكامل اقتصاد الأسواق الناشئة في سلاسل القيمة العالمية: حالة تونس، مجلة الأعمال الدولية والاقتصاد العالمي، المجلد 35 (ينشر قريباً، نوفمبر 2016).
- هانز هاينريش باص، (2016)، تقدّم تونس في تكامل سلاسل القيمة العالمية: الإنجازات والعقبات، ص 279-291. الكتاب السنوي لآفاق التنمية بإفريقيا 2017، المجلد 19، تقدّم إفريقيا في التكامل الاقتصادي الاقليمي والعالمي - نحو سياسات تجارية واستثمارية جديدة، فيينا / زوريخ: ليت فيرلاغ.
- روبرت كابل (2016)، من المؤسسات الرسمية إلى الطبقة الوسطى الأفريقية؟ التفرقة في ريادة الأعمال الإفريقية، ص. 87-110، في: انتجى دانيال/سيباستيان مولر/فلوريان ستول/راينر أو شلايجر (المحررون): المجتمعات الأفريقية التي تمر بمرحلة انتقالية - الطبقة الوسطى أو الوسط؟ نوموس: بادن بادن.
- كارل فوهلموث (2016)، وضع استراتيجية وطنية للتشغيل في تونس - إدارة تقليص الصناعة والشروع في سياسات إعادة التصنيع، 28 صفحة، IWIM، جامعة برام، جويلية 2016.
- كارل فوهلموث (2015)، نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تونس؟، هل يتعلّق العمل بجميع مجالات السياسة الاقتصادية، ص. 24-31، في: مجلة «تقارير»، أكتوبر - نوفمبر 2015 المجلد 25، رقم 209، ISSN 1022-3258، برلين: معهد بحوث IWWWW فولت.
- كارل فوهلموث (2016)، الدور الاستراتيجي للجامعات في تونس، الحافز - مدونة العلوم، جامعة برام، تمّ النفاذ إلى مرجع عبر الإنترنت.



لمحة عن المؤلفين

الدكتور هانس-هانريش باس أستاذ اقتصاد دولي ببرام (سي تي يونفرسيتي) و مدير معهد النقل و التنمية. كان أستاذ زائرا في عديد الجامعات بعديد البلدان من بينها الصين و اليابان و روسيا و اشتغل كمستشار لدى عديد المنظمات غير الحكومية الدولية للتنمية الاقتصادية. يشتغل الدكتور هانس أيضا مع مجموعة البحوث حول آفاق التنمية الإفريقية وهو عضو بلجنة الائتقاء الفيدرالية الألمانية بمؤسسة فريدريش إيبيرت.

روبرت كابل - أستاذ شرفي و رئيس متميز و باحث رئيس بمعهد قيقا الألماني للدراسات الإقليمية و العالمية بهمبورغ. درس بجامعة برين و ليبزيغ و همبورغ و كان رئيسا لمعهد قيقا بين سنتي 2004 و 2011. أسس و أدار بجامعة ليبزيغ برنامج الماجستير حول «تطوير المؤسسة الصغرى و التدريب» (سبت). تركز بحثه على النقاط الرئيسية التالية: « الاقتصاد في إفريقيا» و «المؤسسات الصغرى و المتوسطة» و «تحولات السلطة العالمية».

كارل ولموث - أستاذ شرفي في مقارنات المنظومات الاقتصادية بجامعة برين. ركز في بحثه الرئيسي على «المنظومات الاقتصادية في إطار تغيرات الاقتصاد العالمي» و آفاق التنمية في القارة الإفريقية». يشتغل كمدير علمي بمجموعة البحث حول آفاق التنمية في إفريقيا بجامعة برين الذي ينشر منذ سنة 1989 «الدليل السنوي حول آفاق التنمية الاقتصادية في إفريقيا».

الطباعة

نشر مؤسسة فريدريش إيبيرت
مشروع إقليمي «سياسات اقتصادية من أجل عدالة اجتماعية»



من أجل تنمية أكثر عدالة
For Socially Just Development

ديسمبر 2016

تونس - الجمهورية التونسية

www.fes-mena.org

جميع الحقوق محفوظة

هذه الوثيقة غير مخصصة للبيع